

متحدون لرفعة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للالصليب الأحمر والهلال الأحمر

3-4 ديسمبر 2026، جنيف



منهاج الحركة الدولية لتعزيز الأسس القانونية والدستورية للجمعيات الوطنية

تقرير مرحلي للجنة المشتركة المعنية بالنظم
الأساسية

أكتوبر 2026

AR

CD/26/20

الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد

اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية

تقرير مرحلي للجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية

منهاج الحركة الدولية لتعزيز الأسس القانونية والدستورية للجمعيات الوطنية

(1) مقدمة

يُقدم هذا التقرير المرحلي تحديثًا موجزًا عن عمل اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية (المُشار إليها باسم "اللجنة" أو "اللجنة المشتركة") خلال الفترة 2025-2026. وتُقدّم اللجنة توصيات إلى الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تلتزم المشورة بشأن النظم الأساسية، وقوانين الاعتراف بها، وأسسها القانونية المحلية، والأطر القانونية ذات الصلة.

وتُرسى الأسس القانونية المحلية والأطر النظامية (الدستورية) السليمة - المتسقة مع القانون النموذجي ووثيقة التوجيهات، على الترتيب، وكذلك مع المبادئ الأساسية - ركائز متينة تُمكن الجمعيات الوطنية من أداء ولاياتها بفعالية، بما في ذلك دورها بصفقتها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني. ويُعد الأساس القانوني (أي ما يعترف بالجمعية الوطنية من قوانين في نظامها القانوني المحلي) ونظامها الأساسي (الذي يحكم عملها الداخلي) كلاهما من الصكوك القانونية الرئيسية، بما في ذلك الصكوك التي تصون نزاهتها وتجعلها جهة فاعلة إنسانية مناسبة تُقدم الدعم لمن هم في أمس الحاجة إليه.

وقد دعت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في القرار 3، الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2019، الجمعيات الوطنية إلى مراجعة نظمها الأساسية وما يتعلق بها من أطر اللوائح التنظيمية والسياسات وفقا للمعايير التي تنص عليها وثيقة التوجيهات، بحلول نهاية عام 2024، وإجراء مراجعات منتظمة مرة واحدة على الأقل كل عشر سنوات. وطلب مجلس المندوبين أيضا أن تقدم إليه اللجنة تقريرا عن التقدم الذي تحرزه الجمعيات الوطنية في مراجعة نظمها الأساسية وتعزيزها بما يتماشى مع وثيقة التوجيهات، وهو ما فعلته اللجنة في عام 2024.

وبين عامي 2019 و2024، أرسلت اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية إلى الجمعيات الوطنية 214 رسالة بها مشورة وتوصيات بشأن تحديث نظمها الأساسية بما يتفق مع وثيقة التوجيهات، وأُرسلت 32 رسالة بها توصيات اللجنة بشأن تحديث قوانين الاعتراف المحلية والأسس القانونية بما يتفق مع القانون النموذجي. وحتى تاريخ نشر هذا التقرير، كانت اللجنة قد أرسلت إلى الجمعيات الوطنية منذ عام 2019 ما مجموعه 262 رسالة بها توصيات اللجنة. وتضطلع اللجنة بعبء عمل كبير في الوقت الحالي، وهو ما يشير إلى أن الجمعيات الوطنية تستعين بخدمات اللجنة وتطلب مشورتها وتعمل بتوصياتها. وإضافة إلى ذلك، أثبتت وثيقة التوجيهات أنها أداة مفيدة في توجيه الجمعيات الوطنية التي تعمل على تحديث نظمها الأساسية وتطبيق أفضل الممارسات، بما في ذلك ما يتعلق بالعضوية والإدارة والحوكمة والضوابط والتوازنات والنزاهة والامتثال.

(2) اللجنة المشتركة نفذت القرار 3 لمجلس المندوبين لعام 2019

تواصل اللجنة المشتركة، عند إسداء مشورتها، استخدام النموذج الموحد لرسائلها الذي يتّبع نهج وثيقة التوجيهات وهيكلها. ويشمل ذلك تمييز وثيقة التوجيهات بين:

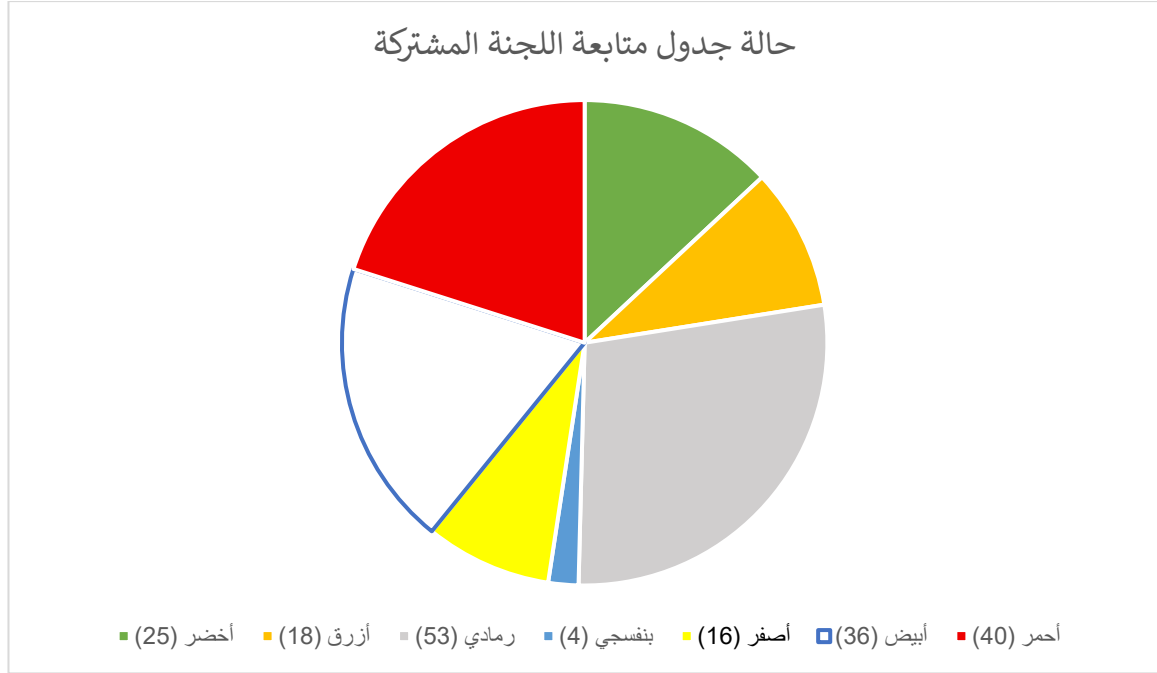
□ *التوصيات* التي تشكل "ما هو إلزامي"، وهي تضع، ضمن كل معيار، الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب أن يمتثل لها النظام الأساسي للجمعية الوطنية،

□ *والاقتراحات* التي تشكل "ما هو اختياري"، وهي تشمل، ضمن كل معيار، مجموعة من الاقتراحات الرامية إلى تحسين نوعية النظم الأساسية للجمعيات الوطنية والتي يمكن أن تنظر فيها الجمعية الوطنية وأن تكيفها بما يتناسب مع السياق والاحتياجات المحددة لكل جمعية وطنية.

وفيما يخص الاعتراف بجمعية وطنية منشأة حديثا، لم تتلق اللجنة أي طلبات من هذا القبيل في الفترة المشمولة بالتقرير.

(3) تقرير عن امتثال نظم الجمعيات الوطنية الأساسية لوثيقة التوجيهات

أجرت اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية، منذ أن أصدرت تقريرها لعام 2024، تقييما لمدى الامتثال لوثيقة التوجيهات، وأصدرت توصياتها من خلال أكثر من 50 رسالة. ومنذ نشر وثيقة التوجيهات في عام 2018، أصدرت اللجنة أكثر من 262 رسالة. وعلى الرغم من انقضاء الموعد النهائي المُحدد في القرار، وهو عام 2024، تواصلت اللجنة رصد امتثال الوثائق الدستورية لوثيقة التوجيهات، بما يتفق مع روح القرار. وعلى نطاق أوسع، ومنذ عام 2018، حددت اللجنة المشتركة أنه من بين 191 جمعية وطنية:



- أصبح لدى 25 جمعية وطنية (13 في المائة) نصوص وأطر أساسية نظامية (نظم أساسية) تشمل جميع المعايير الدنيا ("ما هو إلزامي"، على النحو المحدد في وثيقة التوجيهات).
- أجرت 18 جمعية وطنية (9 في المائة) مراجعة لنظمها الأساسية بدعم من اللجنة المشتركة. ولكن ما زال ينبغي لها إدماج بعض المعايير الدنيا.
- تعمل 53 جمعية وطنية (28 في المائة) بنشاط على مراجعة نظمها الأساسية وتنقيحها.
- أنجزت 3 جمعيات وطنية (2 في المائة) العملية بدون دعم من اللجنة المشتركة.
- تواصلت 16 جمعية وطنية (8 في المائة) مع اللجنة الدولية و/أو الاتحاد الدولي و/أو اللجنة المشتركة للإبلاغ عن عزمها إجراء مراجعة لنظمها الأساسية.
- يخضع 36 نظاما أساسيا (19 في المائة) للجمعيات الوطنية للتنقيح من قبل اللجنة المشتركة.
- ما زالت 40 جمعية وطنية (21 في المائة) تحتاج إلى إجراء مراجعة لنظمها الأساسية، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 7 نقاط مئوية منذ عام 2024.

وإجمالاً، تجري 105 جمعيات وطنية حالياً حواراً مع اللجنة المشتركة أو أجرتة بالفعل. ويمثل ذلك نحو 55 في المائة من جميع الجمعيات الوطنية. وما زالت ردود اللجنة تكشف عن أوجه قصور في النظم الأساسية وتتيح فرصاً لترسيخ أسس الجمعيات الوطنية لأداء ولاياتها بفعالية. وفي العموم، تبعث المؤشرات على التفاؤل لأنها تنم عن استعداد الجمعيات الوطنية للمشاركة في عملية تنقيح نظمها الأساسية مع مراعاة توصيات اللجنة. وتشجع اللجنة الجمعيات الوطنية على مواصلة العمل معها لتعزيز الامتثال على نطاق أوسع لوثيقة التوجيهات، وزيادة التحسين المستمر، والسعي إلى ضمان الحوكمة الرشيدة.

وقد زاد في الآونة الأخيرة عدد الطلبات المقدمة إلى اللجنة المشتركة، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة الاهتمام بالاستفسارات المتعلقة بالحوكمة والنزاهة. فتتلقى اللجنة طلبات عديدة من جمعيات وطنية متفاوتة التعقيد القانوني، بعدة لغات، وتسعى إلى الرد في الوقت المناسب بناءً على مواردها الحالية. ومنذ قرار عام 2019، ردت اللجنة كل عام على عدد أكبر من الطلبات الواردة من الجمعيات الوطنية، لكنها استخدمت الموارد الموجودة نفسها. وتعكف اللجنة على استكشاف سبل تحسين كفاءتها وتقليل الوقت الذي تستغرقه للرد.

ألف- الاتجاهات والتطورات على مدار العامين الماضيين

- تحسين التناوب على القيادة. تماشيا مع المعيار الوارد في وثيقة التوجيهات بشأن ضمان التناوب وتجديد القيادات، دأبت غالبية الجمعيات الوطنية على وضع حدود تجعل شغل المناصب في هيئات الحوكمة يقتصر على فترتين مدة كل منهما أربع سنوات.
- الاحتياجات المتعلقة بالنزاهة والمساءلة المالية. شهدت معايير النزاهة والممارسات المالية السليمة امتثالاً معتدلاً، ولكن توجد ثغرات مستمرة في آليات النزاهة الفعالة وعمليات التدقيق الخارجي المنتظمة. ويلزم مواصلة بذل الجهود لتعزيز هذه المجالات.
- التقدم المحرز في تنظيم القيادة والحوكمة. أُحرز قدر معتدل من التحسن في تنظيم القيادة، ولكن هناك قضايا ما زالت قائمة، مثل أدوار الحوكمة، والوضوح، وتواتر الاجتماعات، والعوائق التي تحول دون الدعوة إلى عقد جمعيات عامة (استثنائية). وينبغي للجمعيات الوطنية أن تواصل السعي إلى ضمان الضوابط والموازن.
- تحسين الوضع القانوني ووضوح الهيكل ووضع الجمعية الوطنية بوصفها أحد مكونات الحركة. أُحرز تقدم كبير في ضمان إشارة النظم الأساسية إلى الوضع القانوني للجمعيات الوطنية وتحديد هياكلها التنظيمية.
- تحديات الأعضاء والمتطوعين. ما زالت المشكلات المستمرة في ضمان إتاحة العضوية والتطوع أمام كبيرة الجميع. وينبغي استكشاف السبل التي يمكن أن تكفل بها النظم الأساسية للجمعيات الوطنية حماية حقوق المتطوعين والأعضاء، وإشراك هاتين الفئتين في عمليات القيادة وصنع القرار.

باء- مساهمة اللجنة المشتركة في إعداد القانون النموذجي المُنقَّح

ساهمت اللجنة المشتركة في إعداد القانون النموذجي المُنقَّح، الذي هو موضوع قرار منفصل معروض على مجلس المندوبين لعام 2026. فاللجنة المشتركة جزء من فريق الصياغة، وقد قدمت تعليقات وعروضا توضيحية في الندوات الإلكترونية التحضيرية لمجلس المندوبين. ويذكر قرار مجلس المندوبين بالدور المهم الذي تؤديه اللجنة في مراجعة مشاريع القوانين وتقديم التوصيات إلى الجمعيات الوطنية.

جيم- اللجنة المشتركة تُحلّل الأسس القانونية، في إطار ممارستها

على الرغم من ورود عبارة "النظم الأساسية" في اسم اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية، فإن اللجنة قد خدمت أيضا الجمعيات الوطنية على نطاق أوسع من خلال تقديم تحليل قانوني، عند الطلب، لقوانين الاعتراف والأسس القانونية المحلية للجمعيات الوطنية، وتطبيق معايير القانون النموذجي لعام 1999. ويناشد القرار 4 الصادر عن مجلس المندوبين (2011) الجمعيات الوطنية بجملة أمور منها العمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي واللجنة المشتركة بغية "تعزيز قاعدتها القانونية"، والتشاور مع اللجنة المشتركة وأخذ توصياتها بعين الاعتبار. وقد تبلورت هذه الممارسة، وعززت التجديد القانوني، وساعدت على ضمان الاتساق داخل الحركة الدولية ومع النظام الأساسي للحركة.

4) سبل المضي قدما: دور اللجنة المشتركة فيما بعد عام 2026

ألف- التنفيذ والرصد

تواصل اللجنة المشتركة تعزيز عملية تحديث الجمعيات الوطنية لنظمها الأساسية بناءً على وثيقة التوجيهات. وسعيا إلى تقديم الدعم المستمرة، تقف شبكات الجمعيات الوطنية، ومكاتب ووفود اللجنة الدولية والاتحاد الدولي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على أهبة الاستعداد، قدر الإمكان، لتقديم الدعم.

باء- دور اللجنة المشتركة وأساليب عملها

تحتُ اللجنة المشتركة الجمعيات الوطنية على أن تقدّم إليها نظمها الأساسية الحالية و/أو أي تنقيحات مزعم إدخالها، وذلك قبل انعقاد أي جمعية عامة تنظر في تعديلاتها بوقت كافٍ، مع الإشارة بوضوح إلى التاريخ المطلوب أن تُكمل فيه اللجنة مراجعتها.

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة المشتركة تُصدر توصيات، ولا تشمل ولايتها/الموافقة على النظم الأساسية. ورغم أن الجمعيات الوطنية يقع على عاتقها واجب مراعاة توصيات اللجنة المشتركة قبل أن تعتمد تعديلات نظمها الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بضمان إدراج المتطلبات الدنيا ("ما هو إلزامي" من المعايير)، فإن اللجنة تدرك أنه قد توجد أسباب قاهرة تحول دون مراعاة جميع توصياتها، ويرجع ذلك عادةً إلى اعتبارات متعلقة بالسياق المحلي أو التشريعات الوطنية. وإذ تضع اللجنة في اعتبارها أن تنقيح النظم الأساسية للجمعيات الوطنية ليس عملية جامدة، بل عملية مستمرة، وأن كل جمعية وطنية قد تعهدت بمراجعة نظامها الأساسي بانتظام (كل عشر سنوات على الأقل، بموجب القرار 3 الصادر عن

مجلس المندوبين لعام 2019)، فإنها ترى أنه ينبغي الاحتفاظ بتوصياتها والنظر فيها عند إجراء التنقيحات المستقبلية.

الاستنتاجات والتوصيات

يُلزم القرار 3 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2019 بعنوان "منهاج الحركة الدولية لتعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية وأطرها التكميلية مثل ميثاق المتطوعين" جميع الجمعيات الوطنية بأن تجري، بحلول نهاية عام 2024، مراجعة لأطرها النظامية أو الدستورية بما يتماشى مع وثيقة التوجيهات لعام 2018. وكما ذكر آنفاً، أخذ عدد كبير من الجمعيات الوطنية على عاتقه مهمة تحديث النظم الأساسية باستخدام وثيقة التوجيهات. ووفقاً للمعلومات المتاحة لدى اللجنة المشتركة، لم يبدأ بعض الجمعيات الوطنية بعد عملية مراجعة نظمها الأساسية. وعلى الرغم من أن الموعد النهائي قد انقضى منذ عامين، ما زال من الأهمية بمكان أن تواصل هذه الجمعيات الوطنية (ما يقرب من 40 جمعية وفقاً لجدول المتابعة الخاص باللجنة المشتركة) العمل على مراجعة نظمها الأساسية، أو أن تبدأ في ذلك. وفي الوقت نفسه، تشجع اللجنة المشتركة الجمعيات الوطنية التي لم تفعل ذلك بعد على إبلاغها بأي خطوات متخذة أو تقدم محرز للشروع في عملية التنقيح.

وستواصل اللجنة المشتركة دراسة المسائل المذكورة آنفاً، والمسائل التي كثيراً ما تتناولها توصياتها، فضلاً عن أشكال الدعم التي يمكن مواصلة تطويرها.

وما زالت اللجنة المشتركة والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، وإداراتها المعنية بتنمية الجمعيات الوطنية، ووفودها وممثلوها على مستوى الإقليم أو المجموعات القطرية أو البلدان، على استعداد لتقديم أي مساعدة أو مشورة مطلوبة في هذا الشأن.

الموقع الإلكتروني المرجعي

[جدول متابعة الامتثال للتوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية لعام 2018 - تقرير اللجنة المشتركة المقدم إلى مجلس المندوبين لعام 2024 \(حُدث في 30 يونيو 2024\).](#)